بنك الشرق ش.م.م.ع.

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية
لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2024/05/08

في تمام الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع في 08 أيار 2024، عقدت الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في فندق داماروز في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- صحيفة تشرين عدد رقم 1013 تاريخ 21 نيسان 2024
- صحيفة الوطن عدد رقم 4216 تاريخ 21 نيسان 2024
- صحيفة تشرين عدد رقم 1018 تاريخ 28 نيسان 2024
- صحيفة الوطن عدد رقم 4221 تاريخ 28 نيسان 2024

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية الحاضرون وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد ناجي الشاوي بصفته رئيس مجلس الادارة.
عيّن كل من السيد عمر الحسيني والسيد وليد الأحمر مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عُيّنت المحامية زينة سركيس كاتباً للجلسة.

حضر السيد أنس ناعسة رئيس دائرة الشركات المحدودة المسؤولية والسيد نعيم عنتر مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/3013 تاريخ 2024/05/07.

وحضر كل من السيد علي سلطان رئيس دائرة متابعة الالتزام لدى قسم الترخيص والتسجيل، والآنسة جمانة حامد رئيس شعبة لدى قسم الترخيص والتسجيل، والسيد وائل قطان رئيس دائرة الرقابة المكتبية لدى قسم الرقابة المكتبية، والسيدة ديمة زهرة رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2043/ص تاريخ 2024/04/30. ٩ أيار ٢٠٢٤

كما حضر الدكتور حسين قبلان عضو مجلس مفوضي الهيئة والسيدة سوزان شحادة مدير مديرية الإصدار والترخيص والإفصاح، والسيدة مانيا بريك رئيس دائرة الرقابة على الشركات المساهمة، مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 583/ص-م-! تاريخ 2024/04/25.

كما حضرت السيدة ليلى السمان بصفتها ممثلة عن شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

وحضر المدير العام السيد شربل فرام.

كما حضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة، والسادة الأعضاء فريال خليل وجمال منصور وغسان الكسم وبشار الدبل. وقد اعتذر السيد فتحي انطاكي والسيد نجيب البرازي عن حضور الاجتماع لدواعي السفر، كما كان قد تقدم كل من الدكتور سليم الشلاح والسيدة سلمى صبرا باستقالتهم من المجلس سابقاً.

كما حضر السيد فراس الحمصي والآنسة لين بديوي بصفتهم مراقبي المصرف الداخليين استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 163/1432 تاريخ 2014/05/11 ورقم 1238/ ل.أ تاريخ 2018/9/9.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية والميزانيات فتبيّن أن نشر الدعوة والميزانيات قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع جلسة الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبيّن أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة نسبة وقدرها 78,13% من أسهم المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبو التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة.
وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوفر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتحت الجلسة من قبل رئيس مجلس الإدارة السيد ناجي الشاوي والذي عرض على المجتمعين جدول الأعمال والذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2023 وواقع محفظة التسهيلات الائتمانية للدورة المالية المذكورة، والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2023.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2023 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

6. زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة 6 من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية أصولاً.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2023.
8. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2023.
9. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2023 واتخاذ القرار بخصوصها.
10. اتخاذ القرار بخصوص تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة الى سبعة أعضاء وتعديل مدة ولاية مجلس الإدارة لتصبح أربع سنوات من تاريخ انتخابه بدلاً من ثلاث سنوات وتعديل المادة 16 الفقرة أ، ت من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.
11. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لقرب انتهاء مدة ولاية مجلس الإدارة الحالي.
12. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 واتخاذ القرار بخصوصها.
13. انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2024 وتحديد تعويضاته.
14. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

1. <u>الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2023 وواقع محفظة التسهيلات الائتمانية للدورة المالية المذكورة، والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة:</u>

القى السيد ناجي الشاوي كلمة رئيس مجلس الإدارة والتي تضمنت موجزاً عن تقرير مجلس الإدارة. كما قام المدير العام بناء على طلب من رئيس الجلسة بعرض موجز عمّا حققه بنك الشرق خلال العام 2023، وقد تضمّنت كلمة رئيس مجلس الإدارة وعرض المدير العام ما يلي:

1- نتائج المصرف وتطور أعماله ونشاط فروعه مدعمة بالأرقام، بالإضافة إلى وصف للمخاطر التي تواجه المصرف وكيفية إدارتها وإدارة موارده البشرية وتدريبها.
2- تطور الأوضاع الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي والتحديات التي واجهتها المصارف خلال عام 2023 ولاسيما:

أ. السياسات النقدية التي تمّ اتباعها من قبل السلطات النقدية في العام 2023 التي سعت بشكل أساسي إلى ضبط أسعار الصرف ومنع المضاربات على أسعار الصرف، وإعادة النظر بالضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الأخرى" في إطار التوجهات الحكومية الحالية نحو دعم القطاعات الإنتاجية بشكل عام.
ب. حزمة العقوبات المفروضة على البلاد وخاصة ما يتعلق منها بقانون قيصر ادى إلى استمرار الضغوطات السابقة والتي تؤدي إلى تقلص مصادر القطع الأجنبي وتحد من القنوات المصرفية التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات الاستيراد.
ج. معدلات التضخم غير المسبوقة التي ضربت اقتصاديات المنطقة والعالم.
د. نقص مصادر الطاقة الأساسية والضرورية وتصاعد كلفتها، مع ارتفاع معدلات التضخم كان له أثر مزدوج على أسعار المستلزمات الأساسية وغير الأساسية اللازمة لأي عملية انتاجية.

3- عرض للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف والإجراءات المنجزة من قبل إدارته التنفيذية تحوطاً لهذه التحديات، من حيث:

- تنمية محفظة التسهيلات والاستمرار في منح تسهيلات جديدة وفق الضوابط الرقابية وبالحدود الدنيا للمخاطر مع وجود الضمانات المقبولة مصرفياً، حيث نجح البنك بزيادة حجم محفظة تسهيلاته الممنوحة خلال عام 2023 بنسبة 133%.
- السعي الحثيث لتوفير مصادر جديدة للقطع الأجنبي سعياً لتنمية نشاط تمويل عمليات التجارة الخارجية، من خلال استقطاب منظمات دولية عاملة في سورية ذلك بتوفير خدمات مصرفية لها تساعدها على تحقيق أهدافها الإجتماعية والاقتصادية والانسانية وينعكس إيجاباً على مداخيل المصرف.
- بهدف تعظيم الربحية قام المصرف:
  - بزيادة حجم حصته من الحوالات الخارجية الواردة لتمويل نشاط المنظمات الدولية.
  - ترشيد إدارة التكاليف والأعباء، وخاصةً لجهة المصاريف التشغيلية قدر المستطاع. وتحقيق التوازن قدر المستطاع لتأمين استمرارية الأعمال بأعلى معدلات للجودة المعروف بها بنك الشرق.
  - زيادة حجم الودائع وخاصة منها الودائع لأجل.
  - زيادة التسليفات بحسب الضوابط الرقابية.

4- حرص إدارة المصرف على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف الائتماني وتكوين المخصصات بشأنها بما يحقق الالتزام بمتطلبات المعيار رقم 9 والتعليمات الرقابية بموجب القرار رقم 4 المذكور أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المستقبلية للنمو الاقتصادي وأثره المرتقب على قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم.

5- بيان التزام المصرف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتلك المعتمدة من قبل السلطات المحلية لدى إعداد البيانات المالية للمصرف كما في 2023/12/31. والإشارة إلى عدم وجود أية أمور لها أثر جوهري على أعمال المصرف خارج التحديات التالية التي تواجه نشاط المصرف حالياً لاسيما:

- البيئة الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات التضخمية وترقب انعكاسها السلبي على وتيرة الادخار، كما وعلى حركة الأسواق والإنتاج بشكل عام.
- محدودية الموارد البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الكفؤ والتنافس على استقطابها.
- العقوبات الخارجية على البلاد.

6- ملخص عن الخطة المستقبلية وأهداف المصرف لعام 2024 بما فيها السعي إلى:

- استقطاب الودائع من كافة شرائح المودعين بكافة العملات لتحقيق استقرار مستدام في مصادر التمويل.
- زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع تطور السيولة المتوفرة ونمو القطاعات الانتاجية في الاقتصاد السوري، ومتطلبات السلطات الرقابية على هذا الصعيد.
- تكثيف الجهود لترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية وخاصة مصاريف الطاقة، والسعي لتأمين مصادر طاقة مستدامة.

- المحافظة على مركز القطع البنيوي للمصرف حمايةً له ودعماً لملاءته وبنفس الوقت حمايةً لحقوق المساهمين وتكوين مركز قطع بنيوي إضافي بعد الموافقة على زيادة رأس المال المرتقب.
- المحافظة على الكفاءات المصرفية لدى بنك الشرق والعمل على تدريبها وتعزيز أهليتها المهنية من خلال دورات تدريبية داخل وخارج المصرف والسعي لاستقطاب المرشحين من الكوادر الشابة الجديدة أوممن لديهم خبرات وبحاجة لفرص لبناء مسار مهني مصرفي في بنك الشرق.
- السعي لتطوير البنية التكنولوجية للتخفيف من حجم العمل اليدوي في تنفيذ العمليات المصرفية من جهة، ولمواكبة حركة تطوير المنتجات المصرفية الالكترونية المطلوب تسويقها وتلبية حاجات تطويرها بشكل يضمن أمن معلومات المتعاملين وفق المعايير العالمية من جهة ثانية.

7- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وميزانية المصرف نهاية العام 2023 وملخص عن الأسهم المصدرة من قبل المصرف وتطور سعرها وحجم الاستثمار الرأسمالي بما فيها تطور حقوق المساهمين، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن بيانات المصرف المالية كما في 2023/12/31 والإيضاحات حولها.

8- ملخص عن تقرير نتائج الاعمال:

- شهد بنك الشرق عام 2023 تغيراً ملحوظاً في هيكلية موجوداته مقارنةً بنهاية العام 2022 حيث نلاحظ تحسن نوعي في النشاط الائتماني فمن الواضح استغلال البنك لفوائض السيولة الموجودة لديه واستقطاب ودائع جديدة، فقد نمت صافي التسهيلات بنسبة 133% وازداد حجم الودائع بنسبة 222%.
- بلغ اجمالي مجموع موجودات المصرف في 2023/12/31 حوالي 924.27 مليار ل.س. مقابل حوالي 219.01 مليار ل.س. نهاية العام 2022 أي بزيادة بلغت 322%
- ارتفعت نسبة السيولة بكافة العملات إلى 157.20% في نهاية عام 2023 مقابل 139.8% نهاية العام 2022.
- ازداد حجم إجمالي ودائع زبائن المصرف في 2023/12/31 مسجلاً حوالي 353.99 ل.س. مليار ل.س مقابل حوالي 107.05 مليار ل.س. بنهاية العام 2022.
- ازدادت حقوق المساهمين نهاية العام 2023 بنسبة 344% حيث بلغت حوالي 403.3 مليار ل.س مقابل حوالي 90.98 مليار ل.س نهاية 2022.
- حافظ بنك الشرق خلال العام 2023 على نسبة ملاءة مرتفعة بلغت 172.38% مقارنةً مع 106.09% للعام السابق، تفوق الحد الأدنى الرقابي المحدد بنسبة 8%.
- نتيجةً لما تقدم، يظهر بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 أرباحاً صافية بعد الضريبة بما فيها الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركزي القطع البنيوي بحوالي 312.3 مليار ل.س. مقابل حوالي 14.01 مليار ل.س نهاية العام 2022. ولدى استبعاد الأرباح الغير محققة، يسجل بنك الشرق في 2023/12/31 أرباح محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 26.43 مليار ل.س مقابل خسارة محققة بحوالي 465 مليون ل.س نهاية العام 2022، أي بزيادة بنسبة 5782%.

9- واقع محفظة التسهيلات الأئتمانية:

- شهد عام 2023 تطوراً ملحوظاً بحجم صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصرف والتي بلغت حوالي 82,52 مليار ل.س. في نهاية عام 2023 مقابل حوالي 35,34 مليار ل.س. نهاية العام 2022، أي تم تحقيق زيادة سنوية بنسبة 133%.
- من ناحية توزع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية، تصدرت في العام 2023 التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي فشكلت 64% من إجمالي محفظة التسليف، في حين شكلت التسهيلات الممنوحة إلى القطاع التجاري 14% من التسهيلات الممنوحة، وشكلت باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والخدمات والمقاولات ما نسبته 22%.
- سجل المصرف بنهاية عام 2023 تحسناً ملحوظاً في نوعية محفظة تسهيلاته الائتمانية المباشرة، حيث ازدادت نسبة الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى (الديون الجيدة) من 77% نهاية عام 2022 إلى 80% نهاية عام 2023، قابلها انخفاض في نسبة ديون المرحلة الثانية التي سجلت مانسبته 2% في نهاية عام 2023 مقابل مانسبته 8% في نهاية العام 2022. هذا الانخفاض جاء نتيجة متابعة البنك لهذه الفئة من العملاء لتسديد مستحقاتهم وتحسن تصنيف البعض الأخر.
- كما سجل المصرف نهاية العام 2023 ارتفاع في حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة (ديون متعثرة) فبلغت حوالي 18.6 مليار ل.س. "بما فيها الفوائد المحفوظة" (منها ما يعادل بالعملات الأجنبية 17.7 مليار ليرة سورية) أي ما نسبته 18% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة، مقابل حوالي 6.45 مليار ل.س مانسبته 15% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية العام 2022، علماً أن الزيادة المسجلة في حجم الديون المتعثرة المباشرة ناتجة من تأثر الجزء من هذه الديون الممنوح بالعملات الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع حجم الفوائد المحفوظة الخاصة بها، دون أي تغيير في بنيتها.
- بلغ حجم الخسائر الائتمانية (المؤونات) لقاء مخاطر التسليف نهاية عام 2023 حوالي 7.225 مليار ل.س. (دون الفوائد المحفوظة) مقابل حوالي 2.649 مليار ل.س. بنهاية 2022، أي بزيادة سنوية بنسبة 173%

10- كافة متطلبات الإفصاح السنوي وفق أحكام القرار رقم 110 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء عام 2019.

2. **<u>الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2023:</u>**

قامت السيدة ليلى السمان، بصفتها ممثلة لشركة "السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون" مدقق حسابات البنك، بتلاوة تقرير مدقق الحسابات عن بيانات المصرف المالية للسنة الموقوفة بتاريخ 2023/12/31. وقد نوّهت إن البيانات المالية هذه تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2023 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. وقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وهي متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وقد أكدت أن المصرف يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها وأوصت بالمصادقة عليها.

3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:**

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة الموزع على المساهمين الحاضرين والحسابات الختامية للبنك لعام 2023 وتقرير مدقق الحسابات الخارجي، فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك في ظل الظروف الراهنة وأثنوا على جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدقق الحسابات.

أسئلة السادة المساهمين:

أشاد السيد عمر الحسيني بالنتائج الباهرة والغير مسبوقة التي حققها المصرف وتوجه بالشكر لمجلس إدارة المصرف ورئيسه والإدارة التنفيذية على الجهود المبذولة والنتائج المالية الممتازة كما شكرهم على التقرير السنوي الذي اعتاد المساهمين على أن يكون الأفضل بين كافة تقارير الشركات المدرجة ويتمتع بالشفافية والوضوح بما يعطي للمساهم صورة واضح عن نشاط البنك وخطته المستقبلية ونتائج اعماله، ونوه الى عدم وجود ديون معدومة وهذا يعود الى التزام مجلس الإدارة بمتابعة تحصيل الديون وعدم شطبها، ونوه الى ضرورة زيادة حجم التسهيلات الائتمانية، وسأل عن حجم المخصصات التي تم رصدها لقاء الودائع في الخارج وعن إمكانية تحريرها.

كما توجه بالشكر الى السيد حاكم مصرف سوريا المركزي على الجهود التي يبذلها والتعاميم التي تصدر عن مصرف سوريا المركزي والتي توجه المصارف الى عدم توزيع أرباح نقدية كما نرجو منه التوجيه بتخفيض العمولات المصرفية لتعود كما كانت في السابق.

توجه السيد وليد الأحمر بالشكر والتقدير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والكادر الوظيفي للبنك على جهودهم وعلى النتائج المميزة التي حققها المصرف والتي تميزت بأرباح محققة كبيرة وصلت الى 400% مبدياً ثقته بالبنك وبتميزه مشيداً بالاهتمام الذي توليه إدارة البنك للمساهمين وشاكراً الشريك الاستراتيجي على كل ما قدمه، وطلب من إدارة المصرف التوسع بالمحفظة الائتمانية والتوسع الجغرافي بزيادة فروع البنك، وتوجه بالشكر الى السيد حاكم مصرف سوريا المركزي على الجهود التي يبذلها والتعاميم التي تصدر عن مصرف سوريا المركزي والتي توجه المصارف الى عدم توزيع أرباح نقدية متمنياً الاستمرار بهذا التوجه الى أن يستقر سعر الصرف في البلاد متمنياً التوجيه بتخفيض عمولات المصارف.

سأل الدكتور نبيل سكر عن سبب النتائج المميزة للبنك للعام 2023 والعوامل التي أدت الى زيادة الأرباح التشغيلية بهذه النسبة.

سأل السيد زياد زنبوعة عن مركز القطع البنيوي وعن ما تم الحديث عنه ضمن كلمة المدير العام حول خطة البنك بزيادة مركز القطع البنيوي ونوه السيد زنبوعة عن ورد بعض الأخطاء ضمن البيانات المالية المنشورة للبنك ومنها أن عرض البيانات المالية يجب أن يتبعه تعريف بالشريك الاستراتيجي وتعريف ماهي الأسهم أ والأسهم ب وغيرها من التعاريف التي يجب أن توضح الكثير من المصطلحات الواردة في البيانات، ونوه أيضاً أن بعض التغييرات في مركز القطع البنيوي عبر السنوات الماضية وترميمها تحتاج الى توضيح بالإضافة الى انتقاد بعض المصطلحات الواردة ضمن التقرير والتي برأيه غير صحيحة ويتوجب تعديلها.

المهندس خليل إبراهيم الخشة حيث أكد على شكره للسادة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وطلب الاستمرار بتحقيق نتائج مالية مبهرة مشابهة للنتائج المالية للعام 2023 ، وبين أن التقرير السنوي وعلى الرغم من أنه جيد إلا أنه يقترح أن تتم طباعته بمواد أقل كلفة تخفيفاً للنفقات ، وأكد على ضورة التوسع الجغرافي بفتح فروع جديدة للبنك، ونوه بحصول البنك على شهادة الأيزو، وأبدى ملاحظته بأن عدد العاملين في البنك في العام 2023 قد تضاءل وطلب ضرورة زيادة عدد العاملين، كما سأل عن القيمة السوقية لسهم المصرف وعن الديون المتعثرة.

تم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام واستوفيت جميع الاجابات على التساؤلات الواردة.

4. <u>اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:</u>

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31، وعرض رئيس الجلسة الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة المبين كمايلي:

1- سنداً لأحكام المادة 197 من قانون الشركات المتعلقة باقتطاع الاحتياطي الاجباري(القانوني)، يجوز للشركة أن توقف الاقتطاع السنوي للاحتياطي الاجباري إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس المال، وحيث أن الاحتياطي الاجباري للبنك قد بلغ في نهاية العام 2022 مبلغ وقدره 967,472,434 ل.س فإن مجلس الإدارة قد ارتأى أن يتم اقتطاع مبلغ وقدره /321,590,066/ ل.س. (ثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وخمسمائة وتسعون ألفاً وستة وستون ليرة سورية) فقط لاغير من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل عن العام 2023 وذلك كاحتياطي قانوني، وبحيث يصل رصيد الاحتياطي القانوني للبنك إلى /1,289,062,500/ ل.س. (مليار ومئتان وتسعة وثمانون مليون واثنان وستون ألفاً وخمسمائة ليرة سورية) في نهاية السنة المالية 2023 أي ما يعادل ربع رأس المال.

2- اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والمذكورة أعلاه وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي أي بمبلغ وقدره /3,408,846,416/ ل.س. (ثلاثة مليارات وأربعمائة وثمانية ملايين وثمانمائة وستة وأربعون ألفاً وأربعمائة وستة عشر ليرة سورية) كاحتياطي خاص، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى /4,305,769,350/ ل.س. (أربع مليارات وثلاثمائة وخمسة ملايين وسبعمائة وتسعة وستون ألفاً وثلاثمائة وخمسون ليرة سورية).

5. <u>اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2023 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة:</u>

بيّن رئيس الجلسة بأن بيانات المصرف المالية الموقوفة في 2023/12/31 أظهرت أرباحاً محققةً صافيةً قابلة للتوزيع بعد اقتطاع الضريبة وتكوين الاحتياطي القانوني والخاص بمبلغ وقدره /22,694,780,710/ ل.س. (اثنان وعشرون مليار وستمائة وأربعة وتسعون مليون وسبعمائة وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة ليرات سورية). ويقترح مجلس الإدارة تدوير هذه الأرباح بعد تغطية الخسائر المحققة المتراكمة، وإضافتها إلى رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة كما في 2023/12/31 وليصبح رصيد الأرباح المحققة المدورة بتاريخ 2023/12/31 مبلغ إجمالي وقدره /22,673,069,812/ ل.س. (اثنان وعشرون مليار وستمائة وثلاثة وسبعون مليون وتسعة وستون ألفاً وثمانمائة واثنا عشر ليرة سورية).

كما بيّن الرئيس تسجيل المصرف بنهاية العام 2023 أرباحاً غير محققة بمبلغ وقدره /285,879,563,052/ ل.س. (مئتان وخمسة وثمانون مليار وثمانمائة وتسعة وسبعون مليون وخمسمائة وثلاثة وستون ألفاً واثنان وخمسون ليرة سورية) ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي وهذه الأرباح غير قابلة للتوزيع، وبالتالي ارتفع رصيد حساب الأرباح غير المحققة المدوّرة في 2023/12/31 إلى مبلغ إجمالي وقدره /369,858,270,184/ ل.س. (ثلاثمائة وتسعة وستون مليار وثمانمائة وثمانية وخمسون مليون ومائتان وسبعون ألفاً ومائة وأربعة وثمانون ليرة سورية).

6. <u>زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة 6 من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية أصولاً:</u>

بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأنه انطلاقاً من وضع المصرف المالي من جهة والارباح المحققة الظاهرة في الميزانية للعام 2023، وتلبيةً لمتطلبات القانون رقم 3 لعام 2010 الذي حدد الحد الأدنى من رأسمال المصارف التقليدية بمبلغ 10 مليار ليرة سورية من جهة أخرى، يقترح مجلس الإدارة موافقة الهيئة العامة على زيادة رأس مال المصرف، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة الظاهرة في الميزانية الموقوفة كما في 2023/12/31 بمبلغ إجمالي للزيادة وقدره /20,625,000,000/ ل.س. (عشرون مليار وستمائة وخمسة وعشرون مليون ليرة سورية لا غير) إلى رأس المال (أي بزيادة بنسبة 400٪ من رأسمال المصرف الحالي)، موزعة على /206,250,000/ سهم بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم الواحد وتوزيع الأسهم الناجمة على المساهمين مجاناً بواقع أربعة أسهم منحة لكل سهم حالي، وليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة مبلغاً وقدره /25,781,250,000/ ل.س (خمسة وعشرون مليار وسبعمائة وواحد وثمانون مليون ومائتين وخمسون الف ليرة سورية فقط لا غير)، وشريطة الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً، وتعديل المادة 6 من النظام الأساسي للبنك تبعاً لذلك.

وبين رئيس الجلسة بأن إدارة البنك تواصلت مع مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص وقد حصلت على موافقته على مقترح زيادة رأس المال بموجب الكتاب رقم 16/1129/ص تاريخ 2024/3/3 على أن يتم عرض الموضوع على الهيئة العامة غير العادية لاتخاذ القرار أصولاً وشريطة الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف وكافة الجهات الرقابية أصولاً.

كما بين بأن زيادة رأس المال وفق ما سبق يتطلب تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك بحيث تعدل الفقرة الأولى من المادة لناحية قيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها واستكمال الحد الأدنى لرأس المال وفق قانون المصارف وتبقى باقي فقرات المادة كما هي دون أي تعديل ولتصبح كما يلي:

"حدد رأس مال الشركة بمبلغ /25,781,250,000/ ل.س (خمسة وعشرون مليار وسبعمائة وواحد وثمانون مليون ومائتين وخمسون الف ليرة سورية فقط لا غير) مقسمة على /257,812,500/ سهم اسمي (مائتين وسبعة وخمسون مليون وثمانمائة واثنا عشر ألفاً وخمسمائة سهم) قيمة السهم الواحد /100/ ل.س. (مئة ليرة سورية) فقط، وجميع أسهم الشركة اسمية تقسم إلى فئتين (فئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا

من أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، وفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب) .

كما طلب الرئيس من الحاضرين تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة وتنفيذها وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الإجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لإتمام عملية الزيادة أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك والتوقيع على النظام الأساسي المعدل.

7. **إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2023:**

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة عن السنة المالية 2023 إبراءً عاماً شاملاً.

8. **المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2023:**

ابدى رئيس الجلسة شكره وامتنانه لأعضاء المجلس على الوقت والجهد الذي بذلوه في سبيل تنفيذ المهام الموكلة إليهم في إدارة المصرف.

وبين للحاضرين بأنه سبق وأن اتخذت الهيئة العامة الماضية قرارها:

بصرف تعويض إضافي لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه للعام 2022 وفي حدود مبلغ مائة مليون ليرة سورية وعلى أن يتحمل المصرف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.

كما والموافقة على تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ ثلاثون مليون ليرة سورية، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه فيها على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض، بالإضافة الى صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة بموجب فواتير لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان وفق الشروط التي حددها قرار الهيئة العامة، كما وصرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2023، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والانتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور بموجب تفويضه بمتابعة أداء الإدارة العامة في العام 2023، وتخصيص بدل تعويض إضافي خاص لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه الممثلة بها للعام 2023 وعلى أن يعرض هذا التعويض ويحدد من قبل الهيئة العامة القادمة للبنك لإقراره.

وبناء عليه فقد سدد المصرف مبلغ إجمالي وقدره /280,176,163/ ل.س. (مائتان وثمانون مليون ومئة وستة وسبعون ألفاً ومئة وثلاثة وستون ليرة سورية) كتعويض مقطوع لأعضاء مجلس الإدارة كل بنسبة مشاركته، متضمناً كلفة الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.

كما تم صرف مبلغ وقدره /114,418,100/ ل.س. (مائة وأربعة عشر مليون وأربعمائة وثمانية عشر ألفاً ومئة ليرة سورية) بموجب فواتير محددة لبعض أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كون مكان اقامتهم يقع خارج مكان الاجتماع المحدد، وذلك تطبيقاً لسياسة تعويضات أعضاء المجلس المعتمدة عام 2023.

بالإضافة الى صرف بدل تعويض إضافي لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه للعام 2022 بمبلغ وقدره /111,000,000/ ل.س. (مائة وأحد عشر مليون ليرة سورية) .

كما تمّ صرف مصاريف ضيافة وتدريب لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدره /31,416,446/ ل.س. (واحد وثلاثون مليون وأربعمائة وستة عشر ألفاً وأربعمائة وستة وأربعون ليرة سورية) .

وطلب من الحاضرين إقرار صرف المبالغ المذكورة أي بمبلغ إجمالي وقدره /537,010,709/ ل.س. (خمسمائة وسبعة وثلاثون مليون وعشرة آلاف وسبعمائة وتسعة ليرات سورية).

كما بين رئيس الجلسة بأنّه لاحقاً لقرار الهيئة العامة الماضية بتخصيص بدل تعويض إضافي خاص لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه الممثلة بها للعام 2023 وعلى أن يعرض هذا التعويض ويحدد من قبل الهيئة العامة القادمة للبنك لإقراره ، فإنّ مجلس الإدارة يقترح أن يكون هذا التعويض بقيمة 300 مليون ل.س. صافية لقاء ذلك ويطلب موافقة الهيئة العامة على المبلغ وعلى صرفه للسيدة سلمى صبرا.

9. <u>البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2023 واتخاذ القرار بخصوصها:</u>

بيّن رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على 5٪ من الأرباح الصافية.

وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا اي مكافآت عن العام 2023، وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

10. <u>اتخاذ القرار بخصوص تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة الى سبعة أعضاء وتعديل مدة ولاية مجلس الإدارة لتصبح أربع سنوات من تاريخ انتخابه بدلاً من ثلاث سنوات وتعديل المادة 16 الفقرة أ، ت من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.</u>

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأنه سندا لأحكام المادة 16 من النظام الأساسي يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء ومدة ولاية المجلس ثلاث سنوات، وإن مجلس الإدارة ارتأى أن يقترح على الهيئة العامة تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة الى سبعة أعضاء وزيادة مدة ولاية المجلس لتصبح أربع سنوات سنداً لأحكام المادة 5/139 من قانون الشركات بدلاً من ثلاثة وتعديل الفقرتين أ، ت من المادة 16 من النظام الأساسي تبعاً لذلك، وذلك سعياً لتحسين أداء المجلس من جهة، وتخفيفاً للأعباء الناتجة عن الإجراءات والعمليات الإدارية المطلوبة عند انتهاء مدة كل ولاية من جهة ثانية.

وأضاف بأن مجلس الإدارة توجه الى مصرف سورية المركزي بمقترح تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة وتعديل مدة ولاية المجلس بهدف الحصول على موافقته عليه وقد صدرت موافقة مجلس النقد والتسليف على هذا المقترح بموجب القرار رقم 58/م ن تاريخ 2024/04/28 وشريطة الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية للبنك.
وطلب من الحاضرين الموافقة على تخفيض عدد أعضاء المجلس من تسعة الى سبعة أعضاء وزيادة مدة ولاية المجلس الى أربع سنوات على أن يسري هذا التعديل على مجلس الإدارة المزمع انتخابه في هذا الاجتماع بموجب البند اللاحق من جدول أعمال الهيئة،
كما بين للحاضرين أن الموافقة على ماسبق تتطلب الموافقة على تعديل الفقرتين أ وت من المادة 16 من النظام الأساسي تبعاً لذلك لتصبح كمايلي:

أ-يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتألف من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة، ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض ويكون لكل ممثل للشخص الاعتباري صوتاً في المجلس.

ت- مدة ولاية المجلس أربع سنوات ويمكن تجديد انتخاب الأعضاء المنتهية مدة ولايتهم

وتعديل عدد أعضاء المجلس ومدة ولاية المجلس بما يتوافق مع ذلك أينما ورد في النظام الأساسي.
كما طلب الرئيس من الحاضرين تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لتعديل النظام الأساسي وفق ماسبق والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لذلك أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك والتوقيع على النظام الأساسي المعدل.

11. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لقرب انتهاء مدة ولاية مجلس الإدارة الحالي:

بين رئيس الجلسة وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك نظراً لقرب انتهاء مدة ولاية مجلس الإدارة الحالي والتي تنتهي في 2024/05/26 وعرض للحاضرين الإجراءات التي تم التقيد بها والمنصوص عنها في القوانين والأنظمة النافذة وخصوصاً تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1186 تاريخ 2011/06/01 من فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة والإعلان في الصحف واستلام طلبات الترشح من المرشحين المتقدمين دراسة طلبات الترشح المقدمة إلى البنك من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت في المصرف ورفع أسماء المرشحين ممن تتوافر فيهم شروط العضوية وعددهم تسعة مرشحين إلى مصرف سورية المركزي لإبداء الموافقة، وأعلم الحاضرين بأن موافقة مصرف سورية المركزي على المرشحين صدرت بموجب الكتاب16/1947/ص تاريخ 2024/04/29 والمتضمن بعض الملاحظات الخاصة بعدد من المرشحين والواجب مراعاتها، وعرض أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة الموافق عليهم من قبل مصرف سورية المركزي وهم:

السيد باسل قتابي سوري
السيد بشار الدبل سوري
السيد جمال الدين منصور لبناني
السيدة جوزفين شاهين لبنانية
السيد غسان الكسم سوري
السيد فتحي أنطاكي سوري
السيدة فريال خليل لبنانية

السيد ناجي الشاوي سوري
السيد نجيب البرازي سوري

اطلع الحاضرون على ملخص السيرة الذاتية للمرشحين وأهليتهم الذي وزع عليهم في مستهل الاجتماع.
وبين رئيس الجلسة للحاضرين بأنه سنداً لموافقة الهيئة العامة اليوم على تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة الى سبعة أعضاء وتعديل مدة ولاية المجلس لتصبح أربع سنوات فإن الهيئة العامة الكريمة مدعوة لانتخاب مجلس إدارة جديد مؤلف من سبعة أعضاء من بين السادة المرشحين المذكورين ولولاية جديدة مدتها أربع سنوات من تاريخ الانتخاب وشريطة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية اصولاً.
وأضاف بأن مجلس إدارة البنك تبلغ في 2024/04/30 كتاب سحب ترشح من السيد فتحي انطاكي لأسباب شخصية تتعلق باضطراره للتغيب عن القطر في الفترات القادمة مما سيحول دون إمكانية متابعة المهام في مجلس الإدارة في حال تم انتخابه من قبل الهيئة العامة.
كما تبلغ بتاريخ 2024/05/02 كتاب سحب ترشح السيدة جوزفين خطار عقيقي مرشح من غير المساهمين وذلك بهدف الحفاظ على النسبة التي يتطلبها دليل الحوكمة لأعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين وإتاحة الفرصة لباقي المرشحين للوصول الى عضوية مجلس إدارة المصرف عن طريق عرض ترشحهم على الهيئة العامة لانتخابهم بعد صدور الموافقة عليهم من مصرف سورية المركزي.
وبالتالي يصبح عدد المرشحين لعضوية المجلس سبعة.
ودعا رئيس الجلسة الهيئة العامة للتصويت على انتخاب أعضاء مجلس إدارة المصرف المؤلف من سبعة أعضاء وفقاً لقرار الهيئة العامة هذه ولولاية جديدة مدتها أربع سنوات بدءاً من تاريخ اجتماع هذه الهيئة العامة.
وحيث أنه لم يرشّح غيرهم تم انتخابهم من قبل الهيئة العامة وشريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية اصولاً.
توجهت السيدة سوزان شحادة مندوبة هيئة الأوراق والأسواق المالية بالتنويه عن مدى توافق موضوع انتخاب سبعة أعضاء لمجلس الإدارة بناء على قرار الهيئة العامة بتخفيض عدد الأعضاء مع أحكام قانون الشركات على الرغم من أن قرار الهيئة العامة بالتخفيض خاضع لمصادقة الوزارة، وتم الرد من قبل السيد أنس ناعسة مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن الاجراء صحيح ويتوجب انتخاب سبعة أعضاء بناء على قرار الهيئة العامة بالتخفيض ويخضع كلا القرارين معاً لمصادقة الجهات الرقابية أصولاً.
وبين للحاضرين بأنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين عقد اجتماع لمجلس الإدارة لتوزيع المناصب وانتخاب رئيس ونائب رئيس المجلس وتحديد صلاحيات المفوضين بالتوقيع أصولاً وموافاة وزارة التجارة وحماية المستهلك بالمحضر وقرار المجلس بهذا الخصوص.
وطلب رئيس الجلسة تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام أو من يفوضه أي منهما بمتابعة إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة واستكمال إجراءات شهر هذا الانتخاب لدى الجهات المختصة أصولاً.

12. <u>البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 واتخاذ القرار بخصوصها:</u>

كما بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأنّ مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة سياسة تعويضات مجلس الإدارة للعام 2024 وفق ما يلي:

1. تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ وقدره 150 مليون ل.س (مائة وخمسون مليون ليرة سورية).، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.
2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان. وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك:

أ. جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.

ب. الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.

ت. تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.

3. صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2024، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والانتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور بموجب تفويضه بمتابعة أداء الإدارة العامة في العام 2024.

وطلب من الهيئة الموافقة على سياسة التعويضات المذكورة أعلاه وتفويض مجلس الإدارة بصرف التعويضات والمصاريف الناتجة عن تطبيقها خلال العام 2024.

13. <u>انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2024 وتحديد تعويضاته:</u>

عرض رئيس الجلسة على الحاضرين توصية مجلس الإدارة بترشيح شركة تدقيق الحسابات المدرجة في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية المحاسب القانوني أحمد رضوان شرابي كمدقق الحسابات الخارجي للمصرف لسنة 2024.

وتم فتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية 2024، وترشيح المحاسب القانوني أحمد رضوان شرابي وحيث أنه لم يرشح غيرها فقد تم انتخابه بالتزكية.

كما اقترح رئيس الجلسة على الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على اتفاق خطي مع مدقق الحسابات وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها.

14. <u>الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:</u>

بيّن الرئيس أنه عملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة، كما لا يجوز أن يكون لهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بترخيص سنوي من الهيئة العامة.

وبالتالي طلب من الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية الموافقة على الترخيص للسيد جمال الدين منصور بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها في بنك الشرق، كونه عضو في مجلس إدارة بنك الشرق، ويمارس أعمال مصرفية لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، إضافة إلى أن السيد جمال الدين منصور هو عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان.

كما نوّه رئيس الجلسة بأنه لم تسجل خلال العام 2023 أية عقود مبرمة مباشرة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة وبنك الشرق.

أما فيما يخص التعاقد غير المباشر، فقد بيّن للحاضرين تسجيل خلال العام 2023 التعاملات التالية:

1. بموافقة مصرف سورية المركزي الاستثنائية، تجديد إصدار كفالة حسن تنفيذ لشركة العناية للمواد الغذائية والدوائية" التي يرأسها السيد ناجي الشاوي، رئيس مجلس الإدارة، بهدف توريد أدوية سرطانية لصالح المؤسسة العامة للتجارة. وقد تمت تغطية مبلغ الكفالة كاملاً وبنفس العملة.

وحيث أنه وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات يتوجب الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لأي تعاقد مباشر او غير مباشر بين المصرف وأعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، لذلك طلب رئيس الجلسة من الهيئة الموافقة على الترخيص للسيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة بالتعاقد مع المصرف بشكل مباشر او غير مباشر فيما يخص إصدار الكفالات أو تمديدها لمرة واحدة او عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبيّن أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل نسبة وقدرها 78,13% من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات وتسجيل اتخاذ الهيئة العامة للقرارات التالية:

القرار الأول:

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2023 وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتشكيل الاحتياطيات التالية عن العام 2023:

1- اقتطاع مبلغ وقدره /321,590,066/ل.س. (ثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وخمسمائة وتسعون ألفاً وستة وستون ليرة سورية) فقط لاغير من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل عن العام 2023 وذلك كاحتياطي قانوني، و بحيث يصل رصيد الاحتياطي القانوني للبنك إلى /1,289,062,500/ ل.س. (مليار ومئتان وتسعة وثمانون مليون واثنان وستون ألفاً وخمسمائة ليرة سورية) في نهاية السنة المالية 2023 أي ما يعادل ربع رأس المال.

2- اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31 بمبلغ وقدره 3,408,846,416 ل.س. (ثلاثة مليارات وأربعمائة وثمانية ملايين وثمانمائة وستة وأربعون ألفاً وأربعمائة وستة عشر ليرة سورية).

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

ضم رصيد صافي الأرباح المحققة القابلة للتوزيع للسنة المالية 2023 بعد تكوين الاحتياطي الخاص والقانوني واقتطاع الضريبة بمبلغ وقدره /22,694,780,710/ ل.س. (اثنان وعشرون مليار وستمائة وأربعة وتسعون مليون وسبعمائة وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة ليرات سورية)في حساب الأرباح المحققة المدورة بحيث يصبح رصيد هذا الحساب في 2023/12/31 إلى مبلغ وقدره /22,673,069,812/ ل.س. (اثنان وعشرون مليار وستمائة وثلاثة وسبعون مليون وتسعة وستون ألفاً وثمانمائة واثنا عشر ليرة سورية).

أما الأرباح غير المحققة والمسجلة في بيان الدخل كما في 2023/12/31 والبالغة /285,879,563,052/ ل.س. (مئتان وخمسة وثمانون مليار وثمانمائة وتسعة وسبعون مليون وخمسمائة وثلاثة وستون ألفاً واثنان وخمسون ليرة سورية)، فهي لا تقبل التوزيع.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

1. الموافقة على زيادة رأس مال المصرف، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة الظاهرة في الميزانية الموقوفة كما في 2023/12/31 بمبلغ إجمالي وقدره /20,625,000,000/ ل.س. (عشرون مليار وستمائة وخمسة وعشرون مليون ليرة سورية لا غير) إلى رأس المال (موزع على /206,250,000/ سهم بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم الواحد)، بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً على مبلغ الزيادة هذا أو أي جزء من هذا المبلغ توافق عليه السلطات الرقابية.
2. توزيع الأسهم الناجمة عن الزيادة على المساهمين مجاناً كل وفق نسبة مساهمته وبواقع أربعة أسهم منحة لكل سهم حالي، بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم وبعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية بخصوصها ووفق الأصول والقانون والقرارات النافذة أصولاً.
3. والموافقة على تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للبنك تبعاً لذلك بحيث يعدل رأس مال البنك وعدد الأسهم الموزع عليها وتبقى باقي فقرات المادة كما هي دون أي تعديل ولتصبح كما يلي:

"حدد رأس مال الشركة بمبلغ /25,781,250,000/ ل.س (خمسة وعشرون مليار وسبعمائة وواحد وثمانون مليون ومائتين وخمسون ألف ليرة سورية فقط لا غير) مقسمة على /257,812,500/ سهم اسمي (مائتين وسبعة وخمسون مليون وثمانمائة واثنا عشر ألفاً وخمسمائة سهم) قيمة السهم الواحد /100/ ل.س. (مئة ليرة سورية) فقط، وجميع أسهم الشركة اسمية تقسم إلى فئتين(فئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، وفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب)"

وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة وتنفيذها وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الإجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لإتمام عملية الزيادة أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك والتوقيع على النظام الأساسي المعدل.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع
والذي يزيد عن 50% من راس المال

القرار الخامس:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة 2023 إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

إقرار صرف مبلغ إجمالي وقدره /537,010,709/ ل.س. (خمسمائة وسبعة وثلاثون مليون وعشرة آلاف وسبعمائة وتسعة ليرات سورية).كتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2023، شملت مصروف التعويض المقطوع المخصص لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لقاء عضويته في المجلس والمصاريف والنفقات التي تكبدوها عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه خلال العام 2023، وكلفة ضريبة الدخل المتوجبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى المصروفات بموجب فواتير التي تكبدها عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور لقاء قيامه بمهمات محددة بتكليف من مجلس الإدارة خلال هذا العام ومصاريف ضيافة وتدريب لأعضاء المجلس وتعويض إضافي لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه للعام 2022.

إقرار صرف بدل تعويض إضافي خاص لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه الممثلة بها للعام 2023 ، بمبلغ 300 مليون ل.س. صافية.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام 2023 بناء على طلبهم.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

1- الموافقة على تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة الى سبعة أعضاء وتعديل مدة ولاية مجلس الإدارة لتصبح اربع سنوات بدلاً من ثلاثة وشريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً وعلى أن يسري هذا التعديل على مجلس الإدارة المنتخب في هذا الاجتماع.

2- تعديل الفقرتين أ ت من المادة 16 من النظام الأساسي للمصرف تبعاً لذلك لتصبح كما يلي:

أ-يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتألف من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة، ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض ويكون لكل ممثل للشخص الاعتباري صوتاً في المجلس.

ت- مدة ولاية المجلس أربع سنوات ويمكن تجديد انتخاب الأعضاء المنتهية مدة ولايتهم.

وتعديل عدد أعضاء المجلس ومدة ولاية المجلس بما يتوافق مع ذلك أينما ورد في النظام الأساسي.

وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه أي منهما باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لتعديل النظام الأساسي وفق ماسبق والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لذلك أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية والتوقيع على النظام الأساسي المعدل.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع
والذي يزيد عن 50% من راس المال

القرار التاسع:

انتخاب السادة التالية أسماءهم لعضوية مجلس الإدارة ولولاية جديدة مدتها اربع سنوات بدءاً من تاريخ انتخابهم في 2024/05/08 وشريطة الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً من الجهات الرقابية :

السيد باسل قتابي سوري
السيد بشار الدبل سوري
السيد جمال الدين منصور لبناني
السيد غسان الكسم سوري
السيدة فريال خليل لبنانية
السيد ناجي الشاوي سوري
السيد نجيب البرازي سوري

وتفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام أو من يفوضه أي منهما بمتابعة إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة واستكمال إجراءات شهر هذا الانتخاب لدى الجهات المختصة أصولاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر:

1. الموافقة على تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع عن العام 2024 بقيمة 150 مليون ل.س.، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبية المتوجبة على هذا التعويض أسوة بما كان قد اعتمد بهذا الشأن للعام 2023 دون تعديل.
2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان، وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك:

أ- جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.

ب- الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.
ت- تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.

3- صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2024، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والانتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور بموجب تفويضه بمتابعة أداء الإدارة العامة في العام 2024.

وتفويض مجلس الإدارة بصرف التعويضات والمصاريف الناتجة عن تطبيقها خلال العام 2024.

صدق القرار بأغلبية الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر عشر:

انتخاب المحاسب القانوني أحمد رضوان شرابي "مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2024 لما له من خبرة جيدة في هذا المجال وكونه مدرجاً على لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية، وتفويض أعضاء مجلس الإدارة أو من يفوضونه بالتفاوض مع مدقق الحسابات المنتخب فيما يتعلق بأتعابه وتوقيع العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني عشر:

الترخيص للسيد جمال الدين منصور بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها في بنك الشرق، عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات، ترخيصاً لمدة سنة من تاريخ اجتماع الهيئة العامة هذا.

أخذ العلم بعدم وجود أي عقود مبرمة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2023.

الترخيص بالتعاقد مع السيد ناجي شاوي رئيس مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص إصدار الكفالات أو تمديدها لمرة واحدة او عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة وخصوصاً فيما يتعلق بإصدار كفالة حسن تنفيذ لشركة العناية للمواد الغذائية والدوائية بهدف توريد أدوية سرطانية لصالح المؤسسة العامة للتجارة، وتمديد هذه الكفالة لمرة واحدة أو عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة، ترخيصاً لمدة سنة من تاريخ اجتماع الهيئة هذا.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلن ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثامن من شهر أيار لعام 2024، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة	كاتب الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي الوزارة
ناجي شاوي			
		الدكتور غسان الحسني	
		الدكتور وليد محمد سعيد الأحمر	

صورة طبق الأصل

٩ أيار ٢٠٢٤